الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ١١
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس : السيد ببيولسونغرام (تايلند)

المحتويات

البند ٧٤ من جدول الاعمال : دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات

../..

Distr. GENERAL
A/SPC/46/SR.11
11 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56820 ٣٣١٠ش (٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ٧٤ من جدول الاعمال : دراسة شاملة لكامل مسالة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات (A/46/169 و Add.1 ، 185 ، 254)

١ - السيد غولدنغ (وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة) : قال إن عمليات صيانة السلم قد اتسعت اتساعا ضخما على مدى السنة الماضية ، إذ أُنشئت بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ، وبعثة الامم المتحدة للمراقبة في السلفادور ، وبعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، وفريق الامم المتحدة للتحقق من الانتخابات في هايتي ، الذي لزمت له نفس الاحتياجات التي تلزم لاي عملية لصيانة السلم . أما بعثة الامم المتحدة الاولى للتحقق في أنغولا وفريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لإيران والعراق فقد أنهي عملهما بعد أن أتما مهمتيهما بنجاح .

٢ - وأردف قائلا إن هناك اتجاها واضحا نحو الاضطلاع بعمليات أكثر تعددا وعلى نطاق أكبر لتنفيذ ومراقبة الاتفاقات التي تم التوصل اليها بالفعل ؛ ومن أمثلة ذلك بعثة الامم المتحدة المتقدمة في كمبوديا والسلطة الانتقالية للامم المتحدة في كمبوديا . والنتيجتان اللتان ينبغي استخلاصهما من ذلك هما : أولا ، أن هناك احتياجا مستمرا الى اضطلاع الافراد العسكريين ، تحت قيادة الامم المتحدة ، بمهام صيانة السلم ، وثانيا ، أن نشاط صيانة السلم نفسه ، نظرا الى المهام الجديدة التي أصبح يشملها حاليا ، يمر بمرحلة تطورية يشهد فيها نموا ديناميا هائلا .

٣ - واستطرد قائلا إن الصعوبات الإدارية والمالية التي منعت الامانة العامة من الاستجابة بالسرعة اللازمة للحالات السياسية العاجلة يجب أن تعالج معالجة مبتكرة ، وشدد في هذا الصدد على الاهمية البالغة لتوفر مخزون احتياطي من المعدات ولصندوق رأس المال العامل . وينبغي للدول الاعضاء أن تكفل توفر التمويل المسبق قبل الموافقة على الميزانية تفاديا للتأخر في وزع الموارد المادية والبشرية ، وهو أمر لا يتناقض فحسب مع رغبات الدول الاعضاء ، بل يصعب قبوله أيضا من الناحية السياسية .

٤ - وأعرب عن أسفه لضعف الاستجابة للاستبيان الذي طُلب فيه الى الدول الاعضاء أن تبدي تعليقاتها بشأن ما يمكن المساهمة به من الافراد والمعدات في عمليات صيانة السلم ، مما حال دون الاضطلاع بالمهمة المقصودة وهي إنشاء سجل محوسب شامل للمساهمات

(السيد غولدنغ)

التي يتوفر لدى الدول الاعضاء الاستعداد والقدرة على تقديمها لعمليات صيانة السلم ، واستكمال ذلك السجل بصفة منتظمة . وحث الدول الاعضاء على تقديم ردودها في أقرب موعد ممكن ، ونظرا الى أن ذلك السجل يمثل أداة أساسية لتنفيذ السياسة التي ينتهجها الامين العام بهدف توسيع نطاق التعاون .

٥ - وأشار الى التقارير التي طلبتها الجمعية العامة ، بما في ذلك الاجراءات التشغيلية الموحدة والمجموعات التدريبية المتاحة لمن يرغب من الدول الاعضاء عن طريق مكتب المستشار العسكري ، بالاضافة الى الوثائق A/46/169 و Add.1 ، و A/45/594 ، و A/45/185 و Corr.1 ، فقال إنها مرضية بدرجة أكبر . وذكر أن التقرير المتبقي الوحيد هو التقرير المتعلق بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، الذي لم يتيسر تجهيزه للدورة الحالية نظرا الى ضخامة حجم المواد ذات الصلة . بيد أنه توقع أن تصدر وثيقة تحدد الدروس المستفادة من تخطيط تلك العملية وتنفيذها ، وذلك في وقت ملائم للدورة التي ستعقد في الربيع للجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم .

٦ - السيد كيرش (كندا) : عرض تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم (A/46/254) ، فقال إن عمليات صيانة السلم قد استمرت في الاتساع من حيث عددها ونطاقها ، وإنه يلزم أن تساير أعمالُ اللجنة الخاصة التطورات السريعة الجارية على الصعيد الدولي . وأضاف قائلا إن التقرير يعكس استمرار التقدم في عدد من المجالات ، كما يعكس بعض مشاكل مستمرة معظمها خارج عن نطاق سيطرة اللجنة .

٧ - واستطرد قائلا إن الملاحظات التي أبدتها الدول الاعضاء استجابة لدعوة الامين العام وللنداء الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٥ ، وإن كانت أقل مما شهدته السنوات السابقة ، قد يسّرت الى حد كبير أعمال اللجنة ، ومثلها في ذلك المساهمات التي قدمتها الدول التي لها مركز المراقب . ومن الملامح الاخرى التي تميزت بها دورة عام ١٩٩١ درجة التفاعل غير المسبوقة بين اللجنة الخاصة والامانة العامة للامم المتحدة ، التي تتضح في حضور المسؤولين المختصين بالامانة العامة لجميع الجلسات تقريبا .

٨ - وأردف قائلا إن ورقة العمل رقم ٢ التي أعدها المكتب ، والواردة في المرفق الاول للتقرير ، تعكس الرأي الذي أعربت عنه وفود كثيرة ومؤداه أن يركّز

(السيد كيرش ، كندا)

الفريق العامل على عدد محدود من المواضيع لمناقشتها مناقشة متعمقة في إطار أربعة بنود رئيسية هي : الموارد ، والتمويل ، والمسائل المؤسسية ، والمسائل الاخرى . وذكر أن النتائج والتوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من التقرير والبالغ عددها ٣٣ ، تتبع بوجه عام ذلك الهيكل نفسه ، الذي سيستخدم أيضا في القرار السنوي .

٩ - واستطرد قائلا إن الاحتياطيات من الافراد والمعدات تمثل الركيزة الاساسية لاية عملية ، ولكنها تكون غير ذات جدوى ما لم يصحبها الإعداد والتدريب اللازمين . ومع تزايد الالتزامات وتناقص الموارد ، أصبح من الضروري استخدام الموارد المتاحة باقصى قدر من الفعالية . وقد أجريت مناقشة مستفيضة لامكانية زيادة استخدام العمليات المدنية لصيانة السلم ، استندت في معظمها الى تقرير الامين العام بشأن هذا الموضوع . وذكر أن عددا من الوفود قد أعرب عن الاسف لعدم توفر التقرير المتعلق بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، نظرا الى ما كان يرجى أن يتضمنه من دروس قيمة للمستقبل . وفي الوقت نفسه ، أوصى تقرير اللجنة بأن يواصل الامين العام النظر في استخدام الموظفين المدنيين حسب الاقتضاء ، "واضعا في الاعتبار الاحتياجات التشغيلية وغيرها من الاحتياجات ذات الصلة ، فضلا عن مراعاة شرط الفعالية من حيث التكلفة" .

١٠ - وأردف قائلا إن التقرير يتضمن عددا من التوصيات المحددة بشأن التدريب ، يُطلب فيها الى الامين العام والى الدول أن يساهموا في تحسين التنسيق وتبادل المساعدة والتوحيد القياسي . وهناك وعي متزايد بأهمية التدريب وبالحاجة الى أن تبادر الدول التي تتوفر لديها الخبرات والمرافق الى مساعدة الدول الاخرى التي لا تحظى بامكانيات مماثلة في تلك المجالات . وأيّدت وفود كثيرة الاقتراح المقدم من سنغافورة بأن يدرس الامين العام امكانية انشاء برنامج سنوي للزمالات في مجال صيانة السلم ، يمكن أن يكون على غرار البرنامج المماثل والناجح الذي تنفذه منذ عدة سنوات ادارة شؤون نزع السلاح . وأعرب عن ترحيب اللجنة الخاصة بالردود التي وردت على استبيان الامين العام بشأن الموارد ، ولكنه أعرب عن خيبة أملها لقلة عدد الردود . وأضاف قائلا إن التقرير يدعو الدول التي لم تقدّم ردودها بعد الى أن تفعل ذلك .

١١ - واستطرد قائلا إن تأمين أساس مالي سليم ومتين ، الذي هو شرط أساسي لنجاح عمليات صيانة السلم ، يستلزم اقتران الإرادة السياسية من جانب مجلس الامن والجمعية

(السيد كيرش ، كندا)

العامة بالإدارة السليمة من جانب اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وأيّد التحذير الصادر عن الامين العام مؤخرا الى الدول المتأخرة في سداد اشتراكاتها والذي مؤداه أنه ما لم تسدد تلك الالتزامات فإن الامم المتحدة ستصبح عاجزة عن أداء مهامها المترامية الابعاد ، وبخاصة في مجال صون السلم والامن .

١٢ - وأعرب عن أسفه لأن النتائج والتوصيات التي انتهت اليها اللجنة الخاصة تكاد لا تتضمن أي شيء جديد ، وأن اللجنة لم تجد بوسعها إلا أن تحث الدول مرة أخرى على الوفاء بمسؤولياتها الجماعية وأن تطلب الى الدول التي يمكنها زيادة مساهماتها أن تفعل ذلك . وقال إن هذا ، إذا اقترن بالإدارة المالية السليمة من جانب الامانة العامة ، هو السبيل الوحيد لكفالة تحسين تلك الحالة وتسديد مستحقات الدول المساهمة بقوات .

١٣ - وتطرق الى المسائل المؤسسية فقال إن اللجنة الخاصة تقر بازدياد عبء العمل على كاهل الامانة العامة وإنها قدّمت عددا من الاقتراحات لزيادة قدرتها على تخطيط العمليات وإدارتها . وفيما يتعلق باللجنة ذاتها ، ذكر التقرير أن المشاورات غير الرسمية بشأن مسائل صيانة السلم لم تكن ، رغم فائدتها ، كافية تماما ، واقترح من ثم أن تجري اللجنة مشاورات غير رسمية مفتوحة طوال السنة ، نظرا لحاجتها ، مع التطور السريع في أنشطة صيانة السلم ، الى أن تظل على علم تام بما يجري وأن يتوفر لها خيار الاجتماع كلما اقتضى الامر ذلك .

١٤ - وأردف قائلا إن مسألة منع نشوب المنازعات قد نوقشت على نطاق واسع في هيئات شتى من هيئات الامم المتحدة وفي اللجنة الخاصة ، وأن من المتفق عليه بصفة عامة أن هذا الموضوع يستلزم مزيدا من الدراسة . وكان هناك اقرار تام بالحاجة الى التنبيه المبكر الى ما يقع من تطورات مع التنويه بدور مكتب البحوث وجمع المعلومات في ذلك الصدد .

١٥ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة ترى أيضا انه سيكون من المفيد أن تواصل ما تجريه من تبادل للآراء بشأن دور المدنيين في عمليات صيانة السلم ، وبخاصة الجانب الذي جد بمشاركتهم في مجال الانتخابات والاستفتاءات ، وبشأن الدور المتزايد للشرطة المدنية التابعة للامم المتحدة .

(السيد كيرش ، كندا)

١٦ - ومضى قائلا إن أنشطة صيانة السلم قد تطورت على مدى السنوات وإنها تعتبر أحد الجوانب الناجحة لعمليات الامم المتحدة ، التي تحظى بتأييد جميع الدول الاعضاء . ومع تزايد أنشطة صيانة السلم من حيث حجمها ونطاقها ، هناك حاجة إلى اصدار إعلان مقبول بصفة عامة بشأن عمليات الامم المتحدة في ميدان صيانة السلم . وإدراكا لهذه الحاجة ، أعد أحد الوفود مشروع نص ، ادرج بوصفه المرفق الثاني للتقرير . وترى اللجنة أن هذه المسألة تستلزم مزيدا من المناقشة .

١٧ - ثم أشار الى الحاجة الى أن تدرج في ديباجة مشروع القرار السنوي فقرة تتعلق بالمهمة الاساسية التي تؤديها أنشطة صنع السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة في صون السلم والامن الدوليين . والغرض من تلك الفقرة هو تلبية الحاجة الى وجود مرجع لانشطة الامين العام في ميدان صنع السلم في واحد من قرارات الجمعية العامة ، توفيرا لسند تشريعي ملائم يتيح للجنة الخامسة أن تخصص الموارد المالية الملائمة لتلك الانشطة . واسترسل قائلا إن رئيس الجمعية العامة والامين العام يشاركان في الرأي القائل بأن اللجنة السياسية الخاصة هي أكثر المحافل ملاءمة لمعالجة تلك المسألة ، وأن القرار المتعلق بالبند الراهن هو أيضا أكثر الصكوك ملاءمة لذلك . ومع اتساع أنشطة الامين العام في ميدان صنع السلم في السنوات الاخيرة ، أصبحت مصادر التمويل التقليدية والمخصصة غير كافية ، ومن ثم فإن الفقرة المعنية يقصد بها تصحيح ذلك الوضع . وعلى الرغم من أن النص لم يوضع بعد في صيغته النهائية ، فإن من المتوقع أن يتضمن في جوهره الاقرار بأن أنشطة الامين العام في ميدان صنع السلم تشكّل مهمة أساسية للامم المتحدة في ميدان صون السلم والامن الدوليين .

١٨ - وتطرق الى مجال أعم ، فنبه الى أن اللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة في الامم المتحدة التي يمكن فيها للدول أن تعرب عن آرائها بشأن ماهية أنشطة صيانة السلم وما ينبغي أن تكون عليه وكيف ينبغي الاضطلاع بها ، معربا عن أمله في أن تلقى تلك الآراء السمع والاهتمام من جانب مجلس الامن ، وأجهزة الجمعية العامة المعنية بالميزانية والشؤون الادارية ، والامانة العامة ، والدول ذاتها . وأضاف قائلا إنه نظرا للاهمية الخاصة للجنة ، والسرعة التي تجري بها الاحداث الراهنة ، فإنه ينبغي للجنة أن تجتمع أكثر من مرة واحدة في السنة ، على غرار ما تم بالفعل في الماضي .

١٩ - وقال في ختام كلامه إن المشكلة الرئيسية لصيانة السلم هي مشكلة الموارد ، وبخاصة الموارد المالية . ولا يليق ببعض الدول أن تطنب داخل اللجنة الخاصة في

(السيد كيرش ، كندا)

الحديث عن الحاجة الى تامين أساس مالي سليم ثم تتغافل عن ذلك عندما يكون مطلوبا منها دفع اشتراكاتها المقررة . وهذه الممارسة لا تشكل انتهاكا واضحا فحسب لميثاق الامم المتحدة ، ومن ثم للقانون الدولي ، ولكنها غير متسقة أيضا مع المسؤولية الجماعية عن صيانة السلم . وهي تضع المنظمة في وضع لا يحتمل ولا يمكن أن يستمر دون أن تنجم عنه عواقب بالغة السوء .

٣٠ - السيد فريدنشوس (النمسا) : وصف الاتفاقات التي تم التوصل اليها ومؤداها مواصلة المناقشة المتعلقة بعمليات صيانة السلم بانها خطوة أولية مشجعة الى الامام . وقال إن اللجنة الخاصة ، نظرا الى اتساع نطاق ولايتها ، مؤهلة على أفضل وجه لمعالجة المسائل المعنية . وأعرب عن اعتقاده بانه سيثبت في نهاية المطاف أهمية عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة في منع نشوب المنازعات وفقا للسلطة المسندة الى المنظمة بموجب ميثاقها . وعلاوة على ذلك ، فإن تلك العمليات ، بما فيها بعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة للمراقبة في مناطق التوتر والمنازعات المحتملة ، يمكن استخدامها أيضا بوصفها تدبيرا وقائيا هاما في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وإذا أمكن ايضاح أن التوتر سيزول باستخدام تلك الوسائل ، فإن الاطراف في أي نزاع ستكون على الارجح أكثر استعدادا للجوء الى الامم المتحدة ، لاسيما وأنه سيشترط موافقة تلك الاطراف فيما يتعلق بالتدابير التي تتجاوز نطاق الفصل السابع من الميثاق ، مما يهدئ أية شواغل بشأن مسألة التداخل في الشؤون الداخلية . وينطبق هذا أيضا على الطلبات التي تلتمس مشاركة الامم المتحدة في مراقبة الانتخابات أو الاشراف عليها ؛ ففي هايتي ، على سبيل المثال ، كان يحتمل ألا تقع أحداث كالتي شهدها ذلك البلد مؤخرا لو توفر عنصر أمني أقوى من المنصوص عليه في القرار ٢/٤٥ . وأكد أن تلك الاحداث ، هي والتطورات الجارية في شمال العراق وفي يوغوسلافيا ، قد دللت على سلامة الاقتراح المقدم من وفده في عام ١٩٩٠ لإجراء دراسة تفصيلية للحالات التي يمكن أن تبرر تدخل الامم المتحدة .

٣١ - وأردف قائلا إن الحاجة تدعو أيضا الى مزيد من التفكير بشأن المسألة العامة المتعلقة بالامن الجماعي وآليات التصدي لحالات العدوان والاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين . وقد قدمت اقتراحات شتى في هذا الصدد ، من بينها ما قدمه الامين العام والاتحاد السوفياتي . وأضاف قائلا إنه مع تسليمه بأن تلك المسائل ليست جزءا تقليديا من نشاط صيانة السلم ، فإنه إذا اقتصرت اللجنة الخاصة على السعي الى

(السيد فريدنشوس ، النمسا)

الحفاظ على الهياكل القائمة مع اغفال التطورات الجديدة التي تستلزم اجابات جديدة ، فإنها ستصبح غير ذات موضوع .

٣٢ - السيد فان شايك (هولندا) : تكلم نيابة عن أعضاء الاتحاد الاوروبي ، فقال إنهم يعلقون أهمية كبيرة على استخدام الامم المتحدة لعمليات صيانة السلم وإنهم دأبوا على المساهمة بصورة نشطة في تلك العمليات . وأردف قائلا إن التحسن الذي طرأ مؤخرا على المناخ السياسي الدولي قد أدى الى تدعيم وتعزيز الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك العمليات في كبح المنازعات الاقليمية وحلها .

٣٣ - واستطرد قائلا إن آراء الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن عمليات صيانة السلم معروفة جيدا ؛ وقال إنه يود حاليا أن يلمس ثلاثة جوانب ترى تلك الدول أن لها أهمية حاسمة بالنسبة للتطور المقبل لتلك العمليات . ويتعلق أولها بالدبلوماسية الوقائية والاستخدامات الممكنة لعمليات صيانة السلم تحقيقا لهذا الغرض . وقد أبرزت أزمة الخليج والحرب الناجمة عنها الحاجة الى هذا النوع من الدبلوماسية . وسوف تولي الدول الاثنتا عشرة الدبلوماسية الوقائية أولوية عليا من أجل تفادي نشوب المنازعات مستقبلا ، وذلك ، على سبيل المثال ، بأن تجعل من الواضح للمعتدين المحتملين عواقب ما قد يقدمون عليه من أفعال . ومن الواضح أن هناك مجالا لإيفاد بعثات للمراقبة تابعة للامم المتحدة ، إما مدنية أو عسكرية ، للتصدي للاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين . كما يمكن تعزيز عملية الدبلوماسية الوقائية عن طريق صياغة مجلس الامن لبيانات سياسية في المراحل المبكرة لأي حالة نزاع محتملة . ويلزم إجراء مزيد من الدراسات لجدوى اسناد دور وقائي لعمليات صيانة السلم . وذكر في ذلك الصدد أن الدول الاثنتي عشرة تعلق أيضا أهمية خاصة على مشروع الاعلان المتعلق بتقصي الحقائق المقرر أن تعتمده الجمعية العامة الحالية .

٣٤ - وأردف قائلا إن تعزيز دور الامم المتحدة في مجال منع نشوب المنازعات متوافق تماما مع المادة الاولى من الميثاق ، التي تنص على أن تتخذ الامم المتحدة تدابير مشتركة فعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولإزالتها . وتود الدول الإثنتا عشرة أن تشدد في ذلك الصدد على أهمية الدأب على مراعاة المبادئ الاساسية لحفظ السلم .

(السيد فان شايك ، هولندا)

٣٥ - واستطرد قائلا إن الجانب المهم الثاني هو الاتساع الهائل الذي شهدته الفترة الاخيرة في عمليات صيانة السلم التي امتدت من صيانة المناطق الحاجزة الى مهام من قبيل تنظيم ومراقبة الانتخابات ، ومراقبة حالات حقوق الإنسان ، بل ويحتمل أن تشمل إنشاء سلطة انتقالية .

٣٦ - واسترسل قائلا إن الجانب الثالث لعمليات صيانة السلم هو الجانب المالي . وذكر أن الدول الاثنتي عشرة قد أسهمت في السنوات الماضية بما يناهز ٣٨ في المائة من الميزانية الاجمالية لتلك العمليات ، فضلا عن مساهماتها المقدمة بأشكال أخرى . ولكي تتحقق الفعالية للامم المتحدة ، فإن من المهم بأبلغ درجة أن تستند عمليات صيانة السلم الى أساس مالي سليم . وذكر في ذلك الصدد أن الدول الإثنتي عشرة ترحب بتقرير فريق أصدقاء رئيس مجلس الامن المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وأنها قد أحاطت علما بتوصيات الامين العام بشأن توفير أساس مالي سليم ومتين لتلك القوة (S/23144) . وأضاف قائلا إن الدول الإثنتي عشرة تحث جميع الدول الاعضاء على الوفاء بمسؤولياتها ودفع اشتراكاتها المقررة بكاملها وفي حينها ، إذ أن عدم دفع الاشتراكات أو التأخر في دفعها يضع عبئا إضافيا لا إنصاف فيه على عاتق الحكومات المساهمة بقوات .

٣٧ - وأردف قائلا إن هذه الجوانب الثلاثة تستلزم مزيدا من العمل من جانب الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم واللجنة الخامسة . وأعرب عن ترحيب الدول الإثنتي عشرة بتقرير الامين العام بشأن وحدات الامانة العامة التي تتناول عمليات صيانة السلم ، والاتفاق النموذجي مع البلدان المساهمة بأفراد ، الذي يمكن أن تتعرض عناصره لمزيد من المناقشة في اللجنة الخاصة . واختتم كلامه قائلا إن الدول الإثنتي عشرة باقية على اقتناعها بقيمة عمليات صيانة السلم بجميع جوانبها وإنها على استعداد لمواصلة المشاركة بصورة نشطة في المناقشات المتعلقة بتطورها المقبل فضلا عن المساهمة في العمليات الحالية والمقبلة للامم المتحدة .

٣٨ - السيد نييتو (الارجنتين) : قال إن الزيادة الكمية والنوعية في مشاركة الارجنتين في عمليات صيانة السلم دليل على مساندتها لهذا الجانب من جوانب أعمال المنظمة . غير أن تلك العمليات ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحقيق غاية

(السيد فان شايك ، هولندا)

هي صون السلم والامن الدوليين . ومن ثم لا ينبغي إدامتها الى أجل غير مسمى ، وينبغي لمجلس الامن أن يستعرض دوريا ولاية كل عملية منها على ضوء تطور النزاع أو الحالة المعنية . وعلى الرغم من أن هذا لا يضمن حلا للنزاع ، فإنه قد يساعد على كفالة توعية الاطراف في النزاع بأن هناك مراقبة لما يحرزونه من تقدم نحو حله .

٢٩ - وأردف قائلا إنه نظرا الى الفرص الجديدة التي يتيحها مناخ التعاون الدولي الجديد وازدياد المسؤوليات التي تضطلع بها الامم المتحدة في ميدان صنع السلم ، ينبغي إعادة النظر في الهيكل المؤسسي والميزانوي والنظري والعملي لعمليات صيانة السلم وتعزيز ذلك الهيكل . وأعرب عن اغتباطه لتزايد الاهتمام المولى لمنع نشوب المنازعات وصنع السلم والدبلوماسية الوقائية ، قائلا إن المجتمع الدولي يتحرك صوب إرساء أساس قائم على توافق الآراء يتيح امكانية التطبيق العملي لتلك الافكار .

٣٠ - ووصف الاعمال التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال السنة الحالية بانها أعمال قيّمة ، ولاسيما بشأن التدريب المتعلق بعمليات صيانة السلم وإعادة تشكيل وحدات الامانة العامة المشتركة في تلك العمليات . واسترسل قائلا إن توفير التدريب الملائم للافراد العسكريين والمدنيين المشتركين في تلك العمليات أمر ضروري ، وإن الافراد الارجنتينيين الذين سيشتركون في مبادرات السلم المقبلة سينتفعون من الاشتراك في البرامج التدريبية التي تنظمها البلدان أو مجموعات البلدان ذات الخبرة في هذا الميدان . وبالمثل ، فإن أي خبرة خاصة يكتسبها هؤلاء الافراد يمكن أن ينقلوها الى الافراد المنتمين الى البلدان الاخرى التي تشترك أو تود أن تشترك في تلك العمليات مستقبلا .

٣١ - وتطرق الى التقرير المتعلق بوحدات الامانة العامة التي تتناول عمليات صيانة السلم (A/46/169 و Add.1) ، فقال إنه على الرغم من أن إخلاص موظفي الامانة العامة المعنيين وكفاءتهم لا يرقى اليهما أي شك ، فلا بد من الإقرار بأنهم يرتبكون أحيانا من جراء الكمّ الجسيم للاعمال اللازمة وانعدام الوقت اللازم لإنجازها ، وبخاصة في المراحل الاولية لاي عملية . واختتم كلامه قائلا إن وفده يتطلع الى صدور التقرير الذي طلبه الامين العام من خبراء مستقلين بشأن ذلك الموضوع .

٣٢ - السيد انفلت (السويد) : تكلم باسم بلدان الشمال الاوروبي ، فلاحظ أن دور الامم المتحدة في مجال صيانة السلم يتسع بصورة مطردة ، وأن المجتمع الدولي أصبح

(السيد انفغلت ، السويد)

يعتبره بصورة متزايدة أمرا لا غنى عنه . وأعرب عن اغتباطه أيضا بأن الامم المتحدة قد تمكنت في السنوات الاخيرة من إتمام عدد من العمليات بنجاح ، حيث أن هذا يؤكد المبدأ القائل بأن تلك العمليات هي من قبيل التدابير المؤقتة .

٣٣ - واستطرد قائلا إن اتساع نطاق المهام التي تشملها عمليات صيانة السلم يمثل تطورا مهما في دور الامم المتحدة . وقد طرحت في السنوات الاخيرة عدة افكار بشأن كيفية تشكيل الامم المتحدة بحيث تصبح أداة أكثر فاعلية في هذا الصدد ، ولا سيما في مجال منع نشوب المنازعات . وقد أصبح الوقت ملائما حاليا لتحويل بعض تلك الافكار الى مقترحات محددة بشأن العناصر الممكنة لنهج متكامل للامم المتحدة إزاء صنع السلم وصيانة السلم ، وكذلك اتخاذ الإجراءات الإنفاذية بوصفها الملاذ الاخير . وقد قدمت حكومات الشمال الاوروبي بعض المقترحات في ذلك الميدان (A/46/591) . وتؤيد تلك الحكومات تأييدا قويا عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة ، وقد اشتركت فيها كلها تقريبا . وهي ترحب بالازدياد في عدد البلدان المساهمة بقوات ، كما أنها مغتبطة بإشتراك أطراف جديدة في صيانة السلم تنتمي الى مناطق جغرافية لم تكن ممثلة قبل ذلك .

٣٤ - وأردف قائلا إنه قد تشكل على مدى السنوات اتفاق عام على مبادئ أساسية معينة ينبغي أن تستند إليها عمليات صيانة السلم . فالمشاركة والمساندة من جانب مجلس الامن أمر حاسم الاهمية . وتأمين أساس مالي سليم ومتين لجهود صيانة السلم أمر لازم أيضا . ومن ثم ، فإن من المؤسف أن تعاني العمليات الجارية من نقص الموارد المالية ، لا سيما وأن مرحلة البدء في عدة عمليات قد تعرضت للخطر لهذا السبب . ويلزم وضع ترتيب ملائم لكفالة التمويل السليم والمتين لمرحلة البدء في عمليات صيانة السلم ، ولذا ، تؤيد حكومات الشمال الاوروبي فكرة إنشاء صندوق مستقل لمرحلة البدء ، يمول عن طريق الاشتراكات المقررة ، لهذا الغرض . وقال إن تلك الحكومات تود أيضا أن تسجل بالغ استيائها فيما يتعلق بمسألة لا تزال دون حل هي مسألة تمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وعن اعتقادها بأنه لم يعد من الممكن تأجيل الجهود الرامية الى توفير أساس مالي لتلك القوة على غرار العمليات الاخرى .

٣٥ - واستطرد قائلا إن تقرير اللجنة الخاصة جاء نتيجة لمناقشة متعمقة لعدد محدود من المواضيع . وينبغي المداومة على اتباع هذا الاسلوب الكفء في العمل ، وأن تواصل

(السيد انغفلت ، السويد)

اللجنة الخاصة ترتيب مشاورات غير رسمية مفتوحة على أساس منتظم والاستفادة بتلك المشاورات في إعداد جلسات إعلامية بشأن مسائل صيانة السلم .

٣٦ - وأردف قائلا إنه وفقا لما أوضحه وكيل الامين العام ، فإن ٤٥ فقط من الدول الاعضاء هي التي ردت حتى الآن على استبيان الامين العام بشأن المساهمات التي يتوفر لديها الاستعداد من حيث المبدأ لتقديمها الى عمليات صيانة السلم . وتحث بلدان الشمال الاوروبي جميع الدول الاعضاء على أن تفعل ذلك . كما تود تلك البلدان أن تعرب عن تقديرها للتقارير الشاملة التي أعدتها الامانة العامة ، وبخاصة المبادئ التوجيهية لبرامج التدريب الوطنية أو الإقليمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإجراءات التشغيلية الموحدة لعمليات صيانة السلم . واسترسل قائلا إن التدريب والتعليم شرطان أساسيان لفعالية صيانة السلم ، وإنه ينبغي للامم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا أكثر نشاطا في ذلك الميدان . ويمكن للمؤسسات التي مقرها نيويورك ، مثل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ، أن تسهم بصورة بنّاءة في تلك الجهود . ومما يبعث على الارتياح ما أبداه عدد كبير من الدول الاعضاء من الاهتمام بالجهاز التدريبي المشترك لبلدان الشمال الاوروبي ، ولا تزال بلدان الشمال الاوروبي على استعداد لإطلاع الدول الاعضاء الاخرى على خبرتها في هذا الصدد . وقد أحاطت علما مع الارتياح بخطة الامين العام الرامية الى استعراض تخطيط وإدارة عمليات صيانة السلم وغيرها من البعثات الخاصة ، وتتطلع الى دراسة ما يخلص إليه من نتائج .

٣٧ - ومضى قائلا إنه في ظل مناخ التعاون الدولي الجديد ، أصبح من الممكن الاستفادة بصورة تامة من الاجهزة القائمة للامم المتحدة في مجالي صنع السلم وصيانة السلم ، وإن المسؤولية عن ذلك تقع على كاهل الدول الاعضاء . ويمكن اعتبار عمليات صيانة السلم أحد العناصر الرئيسية في نهج متكامل للامم المتحدة لتعزيز السلم والامن الدوليين . وينبغي أن يكون التركيز على منع المنازعات ، عن طريق الانشطة التي تشمل المناقشات الاستباقية في مجلس الامن ، واتخاذ الإجراءات من جانب الامين العام بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ، وإيفاد البعثات لتقصي الحقائق . وينبغي النظر في إمكانية بدء عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم في وقت مبكر بوصف ذلك رادعا لنشوب النزاعات المسلحة المحتملة . ويمكن على سبيل المثال تصفية حالات التوتر عن طريق الوزع الوقائي لوحدات صيانة السلم ، مع إيفاد بعثات تقصي الحقائق أو

(السيد انفغلت ، السويد)

المراقبة . بيد أن اشتراك الامم المتحدة على نحو فعال في اتخاذ التدابير الوقائية يحتم تامين الموارد المالية الملائمة . ولا بد من تعزيز قدرة المنظمة على جمع البيانات ومراقبة المنازعات . واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي تشجيع الجهود الجارية حاليا والرامية الى تبسيط النظام الحالي لعمليات صيانة السلم وجعله أكثر فعالية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠